المحاضرة الحادية عشرة في علوم القرآن

شرح منظومة الزمزمي

العِقْدُ الثالثُ : ما يرجعُ إلى الأَداءِ وهي ستة أنواع:

النوعِ الأول والثاني : الوقفُ ، والابتداء

والابْتِدا بِهَمْزِ وَصْلٍ قَدْ فَشَا   وحُكْمُهُ عِنْدَهُمُ كَمَا تَشَا
مِنْ قُبْحٍ ، أَو مِنْ حُسْنٍ ، اوْ تَمَامِ   أَوِ اكْتِفَا بِحَسَبِ المَقَامِ
وبِالسُّكُونِ قِفْ عَلَى المُحَرَّكَةْ   وزِيْدَ الاشْمَامُ لِضَمّ الحَرَكَةْ
والرَّوْمُ فيهِ مِثْلُ كَسْرٍ أُصِّلاَ   والفَتْحُ ذَانِ عَنْهُ حَتْماً حُظِلاَ
في الها الَّتِي بالتَّاءِ رَسْمَاً خُلْفُ   وَ وَيْكَأَنَّ لِلكِسَائِيْ وَقْفُ
مِنْهَا عَلَى اليَا ، وأَبُو عَمْرٍو عَلَى   كَافٍ لَهَا ، وبَعْضُهُمْ قَدْ حَمَلا
وَوَقَفُوا بِلامِ نَحْوِ :{ مَالِ   هَذا الرَّسُولِ } ما عَدَا المَوَالِيْ
السَّابِقَيْنِ ، فَعَلَى مَا وَقَفُوا   وَشِبْهِ ذَا المِثَالِ نَحْوَهُ قِفُوا

بعدما انتهى الناظم رحمه الله من العقد المتعلق بالسند شرع هنا فيما يتعلق بالأداء ، وهو ما يتعلق بأداء الكلمات القرآنية في اللفظ والمعنى ، وهو ما يرتبط بعلمي التجويد والقراءات ولواحقهما

تعريف الأداء:

الأداء : هو أخذ على الشيوخ .والقراءة :أعم منه.

التوقيف على مهمات التعاريف (ص: 44)

الأداء الإتيان بالشيء لميقاته ذكره الحرالي ، وقال الراغب الأداء لغة دفع ما يحق دفعه وعرفا فعل ما دخل وقته قبل خروجه

معجم مقاييس اللغة لابن فارس (1/ 74)

(أدي) الهمزة والدّال والياء أصلٌ واحد، وهو إيصال الشيء إلى الشيء أو وصوله إليه من تلقاء نفسه

الحاجة إلى معرفة الوقف والابتداء :

غاية المريد في علم التجويد (ص: 113)

القارئ للقرآن الكريم لا يستطيع أن يقرأ السورة أو القصة منه في نفس واحد، علمًا بأنه لم يَجُزْ التَّنَفُّس بين الكلمتين حالة الوصل، ولا في أثناء الكلمة.

لهذا فقد وجب اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعيَّن على القارئ أن يرتضي ابتداء بعد التنفس والاستراحة، بشرط أن لا يكون ذلك مما يُخِلُّ بالمعنى أو الفَهْم حتى يظهر إعجاز القرآن.

ومن أجل هذا كله فقد حضَّ الأئمة على تعلم الوقف والابتداء ومعرفته معرفة تامَّة

تعريف الوقف والابتداء :

كتاب الاضاءة فى بيان اصول القراءة (ص: 23)

الوقف معناه لغة: الكف عن القول والفعل أي تركهما

وعرفا: قطع الصوت على آخر الكلمة الوضعية زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، فلابد من التنفس معه.

والابتداء اصطلاحا : بدء القراءة افتتاحا أو استئنافا ، فمداره على أمرين : أحدهما : أنه بدء بالقراءة أي شروع فيها ، والثاني : أن هذا الشروع يقع افتتاحا أو استئنافا ، فالافتتاح بدء لم تسبقه قراءة ، وأما الاستئناف فهو مسبوق بقراءة سواء تقدمها وقف أو قطع(عصيمي *)

(والابْتِدا بِهَمْزِ وَصْلٍ قَدْ فَشَا)

تعريف همزة الوصل:

هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (2/ 478)

من المقرر أن للقارئ حالتين : حالة ابتداء وحالة وقف. ومن الأصول المقررة ألا يبتدأ بساكن وألا يوقف على متحرك ويؤخذ من هذا الأصل أن الابتداء لا يكون إلا بالحركة وأن الوقف لا يكون إلا بالسكون أو ما فيه حكمه كالوقف بوجه الروم كما سيأتي :

فإذا تقرر هذا فاعلم أن من الكلمات ما يكون أولها متحركاً وهذا لا إشكال فيه عند الابتداء إذ الابتداء بالحركة غير متعذر.

ومنها ما يكون أولها ساكناً والابتداء بالساكن غير مقدور عليه بل ومحال ومن ثم احتيج إلى اجتلاب همزة زائدة في أول هذه الكلمة هي همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن الموجود في أول الكلمة هذه.

وعلى هذا : فتعريف همزة الوصل : هي الهمزة الزائدة في أول الكلمة الثابتة في الابتداء الساقطة في الدرج – أي في الوصل نحو قوله تعالى : {قُلِ الحمد لِلَّهِ وَسَلاَمٌ على عِبَادِهِ الذين اصطفى} [النمل : 51] وهنا نجد أن همزة كلمة "الحمد" و"الذين" و"اصطفى" هي همزة وصل لسقوطها في الوصل أي الوصل هذه الكلمات بما قبلها وثبوتها في الابتداء إذا ابتدئ بها.

وسميت بهمزة الوصل لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن كما مر. ولذا سماها الخليل بن أحمد سلم اللسان فتأمل.

وأما مواضعها ففي الأسماء والأفعال والحروف وتارة تكون قياسية وهو الأكثر وروداً وتارة تكون سماعية وهو الأقل.

وهي في الأفعال قياسية ولا توجد إلا في الفعل الماضي والأمر.

أما وجودها في الماضي فلا يكون إلا في الخماسي والسداسي.

فالماضي الخماسي : نحو "اعتدى واقترب واشترى" ، والماضي السداسي : نحو "استسقى واستكبر واستطعم واستنصر" ، وأما وجودها في فعل الأمر فمقيد بأمر الثلاثي والخماسي والسداسي.فالأمر من الثلاثي نحو "اضرب واخرج وانظر واتل وادع" ، والأمر من الخماسي نحو قوله تعالى : {ثَلاَثَةٌ انتهوا خَيْراً} [النساء : 171]، وقوله تعالى : {انطلقوا إلى مَا كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ} ، والأمر من السداسي : نحو "استغفر واستأجره واستهزءوا" ، وهذا : ومما يجب معرفته أنه (خرج) بوجود همزة الوصل في الفعل الماضي والأمر الفعل المضارع فإنها لا توجد فيه مطلقاً وأنها لا تكون فيه إلا همزة قطع ، (وخرج) بقيد الخماسي والسداسي من الماضي الثلاثي والرباعي منه "كأمر وأذن وأكرم وأحسن"

أما حركة البدء بالضم فشرطها أن يكون ثالث الفعل مضموماً ضمًّا لازماً.

مثالها : في الماضي نحو "استحفظوا واجتثت وابتلى" ، ومثالها : في الأمر نحو "ادع واتل وانظر واقتلوا واخرجوا" ، فخرج بالضم اللازم في ثالث الفعل الذي هو شرط في البدء بالضم، الضم العارض وحينئذ يبتدأ فيه بكسر الهمزة وجوباً نحو "اقضوا وابنوا وامضوا وامشوا وائتوا" ، وليس في القرآن غير هذه الأفعال الخمسة التي ضم ثالثها عارض ، لكن لا يجوز البدء بهمزة الوصل مجردة عن واو العطف في "وامضوا"

ويبدأ بها مفتوحة مع ال التعريف ، وتكسر فيما سوى ذلك

(وحُكْمُهُ عِنْدَهُمْ كَمَا تَشَا

مِنْ قُبْحٍ ، أَو مِنْ حُسْنٍ ، اوْ تَمَامِ أَوِ اكْتِفَا بِحَسَبِ المَقَامِ)

(وحُكْمُهُ عِنْدَهُمْ كَمَا تَشَا): (وحكمه): يعني حكم الوقف. (عِنْدَهُمْ): بالإشباع (كَمَا تَشَا): بالقصر.(من): بيانية هذه.

أنواع الوقف الاختياري :

غاية المريد في علم التجويد (ص: 115)

حكمُ الوقفِ:

الوقف جائز ما لم يوجد ما يوجبه أو يمنعه.

وإيضاح ذلك أنه لا يوجد في القرآن الكريم وقف واجب يأثم القارئ بتركه، ولا وقف حرام يأثم بفعله.

وإنما يرجع وجوب الوقوف وتحريمها إلى ما يترتب على الوقف والابتداء من إيضاح المعنى المراد، أو إيهام غيره مما ليس مقصودًا، وإلى ذلك يشير الإمام ابن الجزري بقوله:

وليس في القرآنِ مِنْ وقفٍ وَجَبْ ... ولا حرام غير ما له سببْ

أقسامُ الوقفِ:

ينقسم الوقف في ذاته إلى أربعة أقسام:

1- اختياري، 2- اضطراري، 3- انتظاري، 4- اختياري.

وفيما يلي بيانها بالتفصيل:

القسم الأول: الوقف الاختباري -بالباء الْمُوَحَّدَة-.

وهو أن يقف القارئ على كلمة ليست محلا للوقف عادة، ويكون ذلك في مقام الاختبار أو التعليم من أجل بيان حكم الكلمة الموقوف عليها من حيث الحذف والإثبات كما في كلمة: "الأيدي" من قوله تعالى: {وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي} 1 فيوقف عليها بالإثبات، أما في قوله تعالى: {وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ} 2 فيوقف عليها بالحذف أو من حيث التاءات المفتوحة والتاءات المربوطة كما في كلمة: "امرأة" من قوله تعالى: {امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ} 3 فيوقف عليهما بالتاء المفتوحة، أما في قوله تعالى: {وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ} 4 فيوقف عليها بالهاء حسب الرسم العثماني.

وحكمُهُ: جواز الوقف على أي كلمة طالما كان ذلك في مقام الاختبار أو التعليم على أن يعود إلى ما وقف عليه فيصله بما بعده –إن صلح ذلك– وإلا فبما قبله مما يصلح الابتداء به.

القسم الثاني: الوقف الاضطراري.

وهو ما يَعْرِضُ للقارئ في أثناء قراءته بسبب ضرورة كالعطاس، أو ضيق نفس،

أو عجز عن القراءة بسبب نسيان أو غلبة بكاء، أو أي عذر من الأعذار يضطره للوقف على أي كلمة من الكلمات القرآنية.

وحكمُهُ: جواز الوقف على أي كلمة حتى تنتهي الضرورة التي دعت إلى ذلك، ثم يعود القارئ إلى الكلمة التي وقف عليها فيصلها بما بعدها إن صلح الابتداء بها وإلا فيما قبلها.

القسم الثالث: الوقف الانتظاري.

وهو الوقف على الكلمة القرآنية بقصد استيفاء ما في الآية من أوجه الخلاف حين القراءة بجمع الروايات.

وحكمُهُ: يجوز للقارئ الوقف على أي كلمة حتى يعطف عليها باقي أوجه الخلاف في الروايات وإن لم يتم المعنى.

وليعلم أنه إذا انتهى القارئ من جمعه للروايات على الكلمة التي وقف عليها فلا بد له من وصلها بما بعدها إن كانت متعلقة بما بعدها لفظًا ومعنىً.

القسم الرابع: الوقف الاختياري –باليَاءِ التَّحْتِيَّة–.

وهو أن يقف القارئ على الكلمة القرآنية باختياره دون أن يعرض له ما يلجئه للوقف من عذر أو إجابة على سؤال.

وسمِّي اختياريًّا؛ لحصوله بمحض اختيار القارئ وإرادته.

وحكمُهُ: جواز الوقف عليه إلا إذا أوهم معنى غير المعنى المراد فيجب وصله، كما يجوز الابتداء بما بعد الكلمة الموقوف عليها إن صلح الابتداء بها وإلا فيعود إليها

ويصلها بما بعدها إن صلح ذلك وإلا فبما قبلها.

أقسام الوقف الاختياري :

القسم الأول: الوقف التام

تعريفُهُ: هو الوقف على كلام تام في ذاته ولم يتعلق بما بعده مطلقًا: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، وحكمُهُ: يحسن الوقف عليه ويحسن الابتداء بما بعده ومعنى هذا أنه يجوز وصله بما بعده طالما أن وصله لا يغير المعنى الذي أراده الله تعالى ، ويكون غالبًا في أواخر السور وأواخر الآيات وانقضاء القصص ونهاية الكلام على حكم معين، وقد يكون في وسط الآية وفي أوائلها ، مثاله " وأولئك هم المفلحون * إن الذين كفروا "

القسم الثاني: الوقف الكافي

تعريفُهُ: هو الوقف على كلام تامّ في ذاته متعلق بما بعده في المعنى دون اللفظ.

أمثلتُهُ: الوقف على قوله تعالى: {أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ} 5 والابتداء بقوله تعالى: {خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ} فآخر الآية كلام تام ليس له تعلُّق بما بعده لفظًا، ولكنه متعلق به من جهة المعنى؛ وقد يكون في نهاية الآية ، كما يكون في وسطها نحو قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ}

.

حكمُهُ: يَحْسُن الوقف عليه والابتداء بما بعده كالوقف التام غير أن الوقف على التام يكون أكثر حُسْنًا.

القسم الثالث الوقف الحسن وهو الوقف على كلام تم في ذاته وتعلق بما بعده من جهتي اللفظ والمعنى ، مثاله " الحمد لله رب العالمين * الرحمن الرحيم " فالرحمن والرحيم صفتان للفظ الجلالة ولا يصح فصل الصفة عن الموصوف.

وحكمُ هذا النوعِ: أنه يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده اتفاقًا؛ لشدة تعلقه بما بعده لفظًا ومعنىً.

القسم الرابع :الوقف القبيح

وهو الوقف على كلام لم يتم معناه لتعلقه بما بعده لفظاً ومعنى مع عدم الفائدة أو أفاد معنى غير مقصود أو أوهم فساد المعنى

مثاله الوقف على المضاف دون المضاف إليه كالوقف على لفظ "بسم ومالك من نحو {بسم الله} [الفاتحة : 1] و{مالك يَوْمِ الدين} [الفاتحة : 4] فالوقف على مثل هذا قبيح لأنه لم يعلم لأي شيء أضيف.

ومنها الوقف على المبتدأ دون خبره كالوقف على "الحمدُ" من "الحمدُ لله".

وسمي قبيحاً لقبح الوقف عليه لعدم تمام الكلام وعدم فهم المعنى لما فيه من التعلق اللفظي والمعنوي معاً مع عدم الفائدة. ولا يجوز للقارىء تعمد الوقف على شيء من هذه الوقوف وما شاكلها إلا لضرورة كضيق نفس أو عطاس أو عجز أو نيسان

ونحو الوقف على {لاَ تَقْرَبُواْ الصلاة} [النساء : 43] وذلك لأنه يوهم النهي عن أداء الصلاة مطلقاً وليس كذلك. وإنما المقصود من الآية الكريمة لا تقربوا الصلاة حال كونكم سكارى حتى تعلموا ما تقولون. وهذا المعنى المقصود لا يتم إلا إذا انظم إليه ما بعده. وعليه : فالوقف على {لاَ تَقْرَبُواْ الصلاة} [النساء : 43] قبيح فيوصل بما بعده إلى أن يقف على قوله تعالى : {حتى تَغْتَسِلُواْ} [النساء : 43] وهو كاف.

ومنه الوقف على "والذين آمنوا" من قوله تعالى : {الذين كَفَرُواْ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ والذين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصالحات لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ} [فاطر : 7] لأنه يوهم دخول المؤمنين مع الكافرين في العذاب الشديد وليس كذلك بل أعد المغفرة والأجر الكبير للمؤمنين ، ومن أشده ما أوهم فساد المعنى وفيه سوء الأدب مع الله تبارك وتعالى وهو أقبح من القبيح فنحو الوقف على لفظ الجلالة "والله" في قوله تعالى : {فَبُهِتَ الذي كَفَرَ والله لاَ يَهْدِي القوم الظالمين} [البقرة : 258] فهذا لا يجوز بحال وإنما يجوز الوقف على لفظ "كفر" أو على لفظ "الظالمين" وهو آخر الفاصلة ومثله الوقف على لفظ "لا يستحي" في قوله تعالى : {* إِنَّ الله لاَ يَسْتَحْى أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا} [البقرة : 26] وهذا لا يجوز بحال وإنما يكون الوقف على "فما فوقها" ولا يخفى ما في ذلك من فساد المعنى وسوء الأدب مما هو ظاهر لا يصح التفوه به

فكل هذه الوقوف وما ماثلها يجب ألا يوقف على شيء منها لما تقدم إلا من ضرورة . فإن وقف القارىء على شيء منها أو مما شاكلها لضرورة وجب عليه أن يبتدىء بما قبل الكلمة الموقوف عليها ويصلها بما بعدها إلى أن ينتهي إلى ما يجوز أن يقف عنده فإن لم يفعل ذلك وتعمد الوقف فقد أثم إثماً كبيراً وأخطأ خطأ فاحشاً وخرق الإجماع وحاد عن إتقان القراءة وإتمام التجويد. نسأل الله تعالى التوفيق والهداية إلى أقوم طريق.

(وبِالسُّكُونِ قِفْ عَلَى المُحَرَّكَةْ　　وزِيْدَ الاشْمَامُ لِضَمِّ الحَرَكَةْ

والرَّوْمُ فيهِ مِثْلُ كَسْرٍ أُصِّلاَ　　والفَتْحُ ذَانِ عَنْهُ حَتْماً حُظِلاَ)

ما يوقف به:

النشر في القراءات العشر (2/ 136)

وهو المسمى في علم القراءات باب الوقف على أواخر الكلم

للوقف في كلام العرب أوجه متعددة والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة وهو: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق.

والذي يعنينا هنا بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم وبالإشمام خاصة.

(فأما السكون) فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلا لأن معنى الوقف الترك والقطع من قولهم وقفت عن كلام فلان. أي تركته وقطعته.ولأن الوقف أيضا ضد الابتداء فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون فهو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث وذلك لغة أكثر العرب وهو اختيار جماعة من النحاة وكثير من القراء.

(وأما الروم) فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها وكلا القولين واحد وهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي

(وأما الإشمام) فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت وقال بعضهم: إن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة. وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف.   وأئمة أهل الأداء ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة فصار الأخذ بالروم والإشمام إجماعا منهم سائغا لجميع القراء بشروط مخصوصة في مواضع معروفة

وباعتبار ذلك انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام: قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون ولا يجوز فيه روم ولا إشمام وهو خمسة أصناف (أولها) ما كان ساكنا في الوصل نحو (فلا تنهر، ولاتمنن، ومن يعتصم، ومن يهاجر، ومن يقاتل فيقتل أو يغلب) (ثانيها) ما كان في الوصل متحركا بالفتح غير منون ولم تكن حركته منقولة نحو (لا ريب، وإن شاء الله، ويؤمنون، وآمن، وضرب) (ثالثها) الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلا من تاء التأنيث نحو (الجنة، والملائكة، والقبلة، ولعبرة، ومرة) (رابعها) ميم الجمع في قراءة من حركه في الوصل ووصله وفي قراءة من لم يحركه ولم يصله نحو (عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم (خامسها) المتحرك في الوصل بحركة عارضة إما للنقل نحو (وانحر إن) وإما لالتقاء الساكنين في الوصل نحو (قم الليل وأنذر الناس.)

(القسم الثاني) ما يجوز فيه الوقف بالسكون وبالروم ولا يجوز بالإشمام وهو ما كان في الوصل متحركا بالكسر سواء كانت الكسرة للإعراب أو البناء نحو (بسم الله الرحمن الرحيم)

(القسم الثالث) ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم وبالإشمام. وهو ما كان في الوصل متحركا بالضم ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى أو لالتقاء الساكنين. وهذا يستوعب حركة الإعراب وحركة البناء والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة. فمثال حركة الإعراب (الله الصمد، ويخلق، وعذاب عظيم) ومثال حركة البناء: (من قبل ومن بعد، ويا صالح)

واعلم أن فائدة الإشارة في الوقف بالروم والإشمام هي بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها. وهذا التعليل يقتضى استحسان الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته. أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذا ذاك بالروم والإشمام لأنه غير محتاج أن يبين لنفسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع فإن كان السامع عالما بذلك علم بصحة عمل القارئ. وإن كان غير عالم كان في ذلك

تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل وإن كان القارئ متعلما ظهر عليه بين يدي الأستاذ هل أصاب فيقره أو أخطأ فيعلمه.

واعلم أن قولهم لا يجوز الروم والإشمام في الوقف على هاء التأنيث إنما يريدون به إذا وقف بالهاء بدلا من هاء التأنيث لأن الوقف حينئذ إنما هو على حرف ليس عليه إعراب بل هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب. أما إذا وقف عليه بالتاء اتباعا لخط المصحف فيما كتب من ذلك بالتاء فإنه يجوز الوقف عليه بالروم والإشمام بلا نظر لأن الوقف إذ ذاك على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له فيسوغ فيه الروم والإشمام والله أعلم.

وقوله في البيت (والفَتْحُ): أي في آخر الكلمة (ذَانِ) : أي الإشمام والروم (ذَانِ عَنْهُ حَتْماً) : وجوباً (حُظِلاَ): يعني منعا.

وقوله قبله (أُصِّلاَ): يعني إذا كانت الضمة والكسرة أصلية، أما إذا كانت طارئة كالكسر لالتقاء الساكنين مثلاً فلا يرد

مرسوم الخط:

(فِي الها الَّتِي بالتَّاءِ رَسْمَاً خُلْفُ)

(في الها):يعني في الوقف على الهاء (الَّتِي بالتَّاءِ رَسْمَاً خُلْفُ): في الوقف على الهاء التي رسمت تاء.(خلف): يعني خلافٌ بين القراء، هل يوقف عليها بالهاء أو يوقف عليها بالتاء؟ هل يوقف عليها باعتبار أصلها وأنها هاء، أو يوقف عليها باعتبار رسمها؟

(وَ وَيْكَأَنَّ لِلكِسَائِيْ وَقْفُ

مِنْهَا عَلَى اليَا ، وأَبُو عَمْرٍو عَلَى كَافٍ لَهَا ، وبَعْضُهُمْ قَدْ حَمَلا)

(وغيرهم قَدْ حَمَلا): يعني وقف على آخر الكلمة ،(وغيرهم) من القراء ، إما أن يكون جمع الضمير باعتبار الرواة عنهم. أو لأن الاثنين أقل الجمع، هذا أو هذا.

(وَوَقَفُوا بِلامِ نَحْوِ :{ مَالِ   هَذا الرَّسُولِ } ما عَدَا المَوَالِيْ
السَّابِقِيْنَ ، فَعَلَى مَا وَقَفُوا   وَشِبْهِ ذَا المِثَالِ نَحْوَهُ قِفُوا)

(وَوَقَفُوا بِلامِ نَحْوِ :(مَالِ هَذا الرَّسُولِ) ما عَدَا المَوَالِيْ): مالِ.

(ووقفوا): أي القراء بلامٍ نحو: {وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ }الفرقان7 {وَقَالُوا مَالِ هَؤلاءِ القَوْمِ }   (وَوَقَفُوا بِلامِ نَحْوِ :(مَالِ هَذا الرَّسُولِ) ما عَدَا المَوَالِيْ)

(السَّابِقِيْنَ) أبو عمرو والكسائي الموالي، أما الكسائي فمعروف فارسي، وأما أبو عمرو فمازني عربي، وأطلق عليهما من الموالي للتغليب؛ غلب أحدهما على الآخر في الوصف، أو جعلا له من الموالى على أحد الأقوال ، وهو ضعيف ، قال الحافظ أبو العلاء الهمذاني :هذا الصحيح الذي عليه الحذاق من النساب أنه عربي وقد قيل إنه من بني العنبر وقيل من بن حنيفة وحكى القاضي أسد اليزيدي أنه قيل إنه من فارس من موضع يقال له كازرون، قال ابن الجزرى :هي بلدة معروفة من فارس[1]

وعن وكيع بن الجراح قال : قرأت على قبر أبى عمرو بن العلا بالكوفة " هذا قبر أبى عمرو بن العلاء مولى بنى حنيفة " قال الدانى : إنما قيل هذا لأن أمه كانت من بنى حنيفة، وأما ابو عمرو فمن العرب من بنى تميم [2]

(السابقين فَعَلَى مَا وَقَفُوا): فعلى ما ، فما

. وفي النشر جواز الوقف على كلٍ منهما للجميع. جواز الوقف على كلٍ منهما للجميع.

والمعنى : أشار رحمه الله إلى ما يسمى في فن القراءات باب الوقف على مرسوم الخط

وهو خط المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها ، واعلم أن المراد بالخط الكتابة. وهو على قسمين قياسي واصطلاحي فالقياسي ما طابق فيه الخط اللفظ، والاصطلاحي ما خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو وصل أو فصل وله قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها، وبيان ذلك مستوفى في أبواب الهجاء من

[1] غاية النهاية
[2] المفردات 217

كتب العربية، وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها ولا يتعدى إلى سواها؛ منها ما عرفنا سببه، ومنها ما غاب عنا، ، وقد أجمع أهل الأداء وأئمة الإقراء عل لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه اختيارا واضطرارا فيوقف على الكلمة الموقوف عليها أو المسؤول عنها على وفق رسمها في الهجاء وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال والحذف والإثبات؛ وتفكيك الكلمات بعضها من بعض من وصل وقطع، فما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما وما كتب منهما مفصولا يوقف على كل واحدة منهما هذا هو الذي عليه العمل عن أئمة الأمصار في كل الإعصار

إذا تقرر هذا فليعلم أن الوقف على المرسوم ينقسم إلى متفق عليه ومختلف فيه

كل هاء التأنيث رسمت تاء نحو (رحمت، ونعمت، وشجرت، وجنت، وكلمت) وقف على هذه المواضع بالهاء خلافا للرسم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب.، وقد وقع خلاف بين القراء في كلمات منها بين الإفراد والجمع ، فمن قرأ شيئا من ذلك بالإفراد وكان من مذهبه الوقف بالهاء وقف بالهاء وإن كان من مذهبه الوقف بالتاء وقف بالتاء. ومن قرأه بالجمع وقف عليه بالتاء كسائر الجموع.

واختلفوا في (ويكأن. ويكأنه) وكلاهما في القصص : فأجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة واختلف في الوقف عليهما عن الكسائي وأبي عمرو فروى جماعة عن الكسائي أنه يقف على الياء مقطوعة من الكاف وإذا ابتدأ ابتدأ بالكاف كأن وكأنه وعن أبي عمرو أنه يقف على الكاف مقطوعة من الهمزة وإذا ابتدأ ابتدأ بالهمزة أن وأنه ، وأكثرهم يختار اتباع الرسم ، فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع اقتداء بالجمهور وأخذا بالقياس الصحيح والله أعلم

وقوله : { وَيْكَأَنَّ الله } : و « ويْكَأنَّه » فيه مذاهبُ منها : أنَّ « وَيْ » كلمةٌ برأسِها وهي اسمُ فعلٍ معناها أَعْجَبُ أي أنا . والكافُ للتعليل ، وأنَّ وما في حَيِّزها مجرورةٌ بها أي : أَعْجب لأنه لا يفلحُ الكافرون ، وسُمِع « كما أنه لا يَعْلَمُ غفر اللهُ له » . وقياسُ هذا القولِ أَنْ يُوْقَفَ على « وَيْ » وحدها ، وقد فعل ذلك الكسائيُّ . إلاَّ أنه يُنْقل عنه أنه يُعتقدُ في الكلمةِ أنَّ أصلَها : وَيْلَكَ كما سيأتي ، وهذا يُنافي وَقْفَه

الثاني : قال بعضهم : قوله : « كأنَّ » هنا للتشبيه ، إلاَّ أنه ذهب منها معناه ، وصارت للخبرِ واليقين . « وهذا أيضاً يناسِبُه الوقفُ على « وَيْ

الثالث : أنَّ « وَيْكَ » كلمةٌ برأسِها ، والكافَ حرفُ خطابٍ ، و « أنَّ » معمولُه محذوفٌ أي : أعلمُ أنه لا يُفْلِحُ . قاله الأخفش . ، وحقُّه أَنْ يقفَ على « وَيْكَ » وقد فعله أبو عمرو بن العلاء

الرابع : أنَّ أصلَها وَيْلك فحذف . وإليه ذهب الكسائيُّ ويونس وأبو حاتم . وحقُّهم أَنْ يقفوا على الكافِ كما فعل أبو عمرٍو .

الخامس : أنَّ « وَيْكأنَّ » كلَّها كلمةٌ متصلةٌ بسيطةٌ ، ومعناها : ألَم تَرَ ، وربُّما نُقِل ذلك عن ابن عباس .

أما قوله تعالى (ما لهذا الرسول) و (ما لهذا الكتاب)-(فمال هؤلاء القوم)-(فمال الذين كفروا) ، كتبت لام الجر مفصولة في هذه المواضع الأربعة تنبيها على انفصالها من مجرورها في المعنى فوقف أبو عمرو على-ما-لأن حرف الجر من الكلمة الآتية ووقف باقي القراء على اللام اتباعا للرسم واختلف عن الكسائي فروى عنه مثل أبي عمرو ومثل الجماعة